جامعـــــــــــــة بسكـــــــــــرة

كليـــــــــة الآداب واللغـــــــات

قســم الآداب واللغة العربية

محاضــرات في مقيــاس النقد الأدبــي والمعاصــر

لطلبة السنة الثانية ليسانس

شعبة: الدراسات اللغوية

المحاضــرة الرابعــة بعنــوان: إشكــالات الأسلوبيــة

إعداد الأستاذ الدكتور: بشير تاوريريت

السنة الجامعية: 2021-2022

إشكالات الأسلوبيـة:

الواقع أن الأسلوبية التي ذاع صيتها في الستينيات –لدى الغربيين– كاد أن يسدل عليها ستار النسيان، وهذا ما تؤكده تصريحات النقاد الغربيين أنفسهم بزوالها، فغريماس مثلا أكد فكرة زوالها، وقد أعرب عن القلق الحاد الذي يساوره حالما تذكر الأسلوبية. [1]

بل إن ميشال أريفي (Michel arrivé) لم يتردد في «إلحاق الأسلوبية بالسيميائية وإدماجها فيها، مما جعل الأسلوبية منذ سنة 1965 لا تمارس البحوث فيها على أنها علم مستقل من علوم اللسان الأخرى»[2]، فثمة تشابه كبير بين المبادئ والمفاهيم التي تعتمدها كل من السيميائية والأسلوبية، لأن كليهما اتكأ على عطاءات المد اللساني، ولما كانت السيميائية أخصب عطاء من الأسلوبية عمل "ميشال أريفي" على إلحاق الأسلوبية بها، وإن كان أريفي قد دعا إلى الإعراض عن الأسلوبية على ألا تشغل حيزا من الممارسة الاجرائية مثلها في ذلك مثل باقي العلوم اللسانية، فإن اتكاء الأسلوبية على مفاهيم لسانية هو الذي زاد من درجة تأزمها، لأن « الكثير من التصانيف اللسانية هي ترجمة أشبه بتأليف أو تأليف أشبه بترجمة وفي مثل هذه الأعمال إثم كبير ومنافع للناس. بيد أن إثمها – فيما نرى– أكبر من نفعها لما تنطوي عليه في الغالب من تعفية على الأصول وتشويه لها. من عقد الصلة بين الأفكار لأدنى ملابسة، واستفزاز لها من سياقها العلمي والثقافي على نحو يجعلها غير منتجة أو فاعلة، ومن تلفيق ظاهر في أكثر الأحيان بين معطيات العلم الوافد والعلم الموروث»[3].

كما يرى سعد مصلوح وهي وجهة نظر صائبة إلى حد ما لأن المزاوجة بين الأسلوبية والسيميائية كانت تكون مفيدة لولا استثمار الأسلوبية – بشقيها النظري والإجرائي – لمفاهيم

---

[1] ينظر: يوسف وغليسي: اشكالات المنهج والمصطلح في تجربة عبد الملك مرتاض النقدية(رسالة ماجستير)، ص134.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص134.

[3] سعد مصلوح: الأسلوب، دراسة لغوية إحصائية، ص 16.

ومصطلحات لسانية مغلوطة ومجتثة من جذرها الوضعي اجتثاثا، أدى إلى تشويهها وتزييفها ليس إلا.

ولم يكتف سعد مصلوح في توصيفه النقدي بنقد المرجعية اللسانية لعلم الأسلوبية فحسب، بل نجده قد سلط الأضواء على تلك الجداول الإحصائية التي لم تعد تجدي نفعا أمام تبرعم جمال النص، «من مظاهر هذا القصور أن الباحثين يعنون أنفسهم بتقديم عشرات الجداول الإحصائية يضمنونها نتائج بحوثهم، ومع ذلك تأتي عديمة الجدوى، خالية من كل تحليل ذي قيمة للبيانات، ولا شك أن مثل هذا العمل باهض التكاليف ومحدود النفع في آن معا»[1]، فلما كانت الظاهرة الأدبية ظاهرة فنية بامتياز وحقيقتها هي حقيقة مطلقة، بل سابحة في فضاء اللامحدود، على هذا الأساس أبطل سعد مصلوح إخضاع الظاهرة الأدبية إلى معادلات إحصائية مادامت الظاهرة الأدبية ليست ظاهرة كمية، ومن ثمة فإنها تعلن تمردها من دون شك على الأقيسة أو القواعد الجاهزة.

ويمكننا أن نضيف إلى هذه الإشكالات إشكالات أخرى تنحدر من الأطر النظرية أو من الآفاق التي تطرحها النظرية الأسلوبية ذاتها، لنلحظ مدى مصداقية تصورها عن الظاهرة الأدبية انطلاقا من المفهوم ذاته، فإذا كانت الأسلوبية قد اتخذت من خاصية الانزياح (الانحراف) دعامة أساسية لها، وعلامة في التميز بين مختلف الأساليب، فذلك هو سر الشعرية فيها، وإن محاولة تصور الأسلوب كانحراف عن قاعدة خارجة عن النص هو ابتعاد متعمد من قبل المؤلف لتحقيق أغراض جمالية وذلك في تقديرنا منحى إيجابي من شأنه ألا يقيد من حرية المبدع، ولكن سرعان ما يذوب هذا الملمح الإيجابي في الوقت الذي نجد فيه نصوصا بلا أسلوب حينما نحتكم إلى هذه الخاصية، لأن هناك نصوصا لا تنحرف عن قاعدة ما، كما يصعب أيضا تحديد كل من القاعدة والانحراف بالدقة العلمية المنشودة، وفي ضوء هذه الخاصية يتم التعرف على الأسلوب تعرفا سلبيا دون أن يكون هذا التعرف

[1] سعد مصلوح: الأسلوب، دراسة لغوية إحصائية، ص 21.

نابعا من خواصه الجمالية، حتى وإن سلمنا بهاته الخاصية فإن تسليمنا بها يصدق على التجارب الشعرية الحداثية المتميزة والمتفردة، وفي ذلك إقصاء لقسم أكبر من شعريتنا العربية.

هذا علاوة على وجود انحرافات لا يترتب عليها أي تأثير أسلوبي كالأخطاء اللغوية والإملائية...الخ هناك عناصر لغوية ذات أهمية أسلوبية دون أن تكون خروجا من القواعد المتعمدة.

وفي ظل الانحراف يتم إهمال عناصر التواصل (المؤلف والقارئ) هذا بغض النظر عن سلبيات الانحراف في مستواه الإجرائي. ولعل هذه المآخذ هي التي جعلت محمد عزام يقول:

«أخطر ما يترتب على تطبيق هذه النظرية في تفسير النصوص الأدبية، هو الاعتداد بالملامح الأسلوبية القليلة المميزة وغير المستعملة عادة، وإهمال بقية ملامح النص وبنيته الأساسية »[1].

وأما مشكلة الأسلوبية على المستوى الوظيفي والسياقي فإن أول نقطة في خطوات التحليل الأسلوبي هي اختيار معدلات التكرار للعناصر اللغوية (الكلمات المفاتيح) في السياقات المختلفة، فإذا كانت شديدة التشابه والقرب من بعضها تعرض البحث لخطر عدم إمكانية العثور على الملامح الأسلوبية المختفية خلف البدائل، وإذا كانت العلاقة نصية شديدة البعد فمن الممكن ألا تؤدي المقارنة إلا إلى نتائج تافهة، من هنا فإن المقارنات المبدئية للأسلوب تتزايد صعوبتها وتتفاقم كلما كانت نصوصها شديدة التشابه أو الاختلاف.

وانطلاقا من حجم هذه الإشكاليات وما يعتريها من تحجيم للنص الشعري استطاعت السيميائية أن تكبح جماح الأسلوبية وتنتصر عليها بعد أن نافستها، والسر في انطفاء نجم

---

[1] محمد عزام: الأسلوبية منهجا نقديا، ص 56.

الأسلوبية يعود إلى قصور تصورها وهو القصور الذي تعاني منه السيميائية ذاتها، ولكن الغلبة كانت لما هو أشد قصورا، وهذا ما يفسر مأزق الأسلوبية والسيميائية على حد سواء، فترى: هل استطاعت التفكيكية أن تتخلص من مثل هذه المآزق ؟.

وتفتقر الأسلوبية لمنهج واضح ويتمظهر ذلك في تداخلها من البنيوية نفسها كمنهج اتضحت معالمه نسبيا، علاوة على ذوبان ملامحها في الحقل السيميائي واتكائها على الإحصائي كما سبق وأن بينا، يضاف إلى ذلك اتكاؤها على مفاهيم ثانوية القيمة "الانزياح (الانحراف)، الكلمات المفاتيح، إمكانات النحو"، فهي تذوب في الكثير من الأحيان إجرائيا في معالم المناهج الأخرى، وهذا ما يفقدها شخصيتها.

ويتجلى ذوبان الملامح الأسلوبية داخل المنهج البنيوي بكل حيثياته، في الدراسة التي قدمها عبد الحميد بوزوينة في كتابه « بناء الأسلوب في المقالة عند الإبراهيمي»[1]، هذا فضلا عن استعانة الباحث بالجداول الاحصائية عسى أن يكون لهذا الدأب نصيب جمالي، ولكن هيهات...وهناك من الباحثين من عمل على تذويب ملامح الأسلوبية بمفهومها المعاصر في ملامح الدراسة اللغوية التقليدية وبخاصة البنية النحوية، حيث « يتبوأ المصطلح النحوي القديم المكانة الأولى (الجملة الطلبية)، الجملة الشرطية، الجملة ذات الوظائف، فضلا عن تفرعات كل نمط جملي وفي ذلك التباس بين هويتين معرفتين...»[2]، وهذا في المحاولة التي تقدم بها رابح بوحوش في « البنية اللغوية لبردة البوصيري».

إن هذه الشواهد تؤكد للعيان ضبابية وتغريبة النهج الأسلوبي (الأسلوبية العملية)، وذلك حينما تتبخر ملامحها على المستوى الإجرائي بتوزيعها على حقول منهجية أخرى، والسؤال الذي نطرحه: هل في إمكاننا تأسيس أسلوبية عربية وسط هذه الفوضى النقدية الغربية الحائرة؟!!.

---

[1] الصادر عن: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

[2] يوسف وغليسي: اشكالات المنهج والمصطلح في تجربة عبد الملك مرتاض، ص 139.

إن نقطة الاستثناء الوحيدة التي تجعلنا لا نقيم حبل القطيعة مع الأسلوبية هو تميزها عن البنيوية في التركيز على شخصية المؤلف، وهو التركيز الذي نعده خطوة شبه إيجابية في التحليل الأسلوبي، فالأسلوبية قد تتجاوز النص إلى نفسية صاحبه، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالأسلوبية التكوينية، في حين أن البنيوية تكتفي بالإعلاء من سلطة النص والإقرار بموت المؤلف،الموت الذي ذاع صيته في النهج التفكيكي كما سنرى فيما بعد في تحليل بارث. [1]

نعود إلى قضية غياب الملامح الأسلوبية في غمرة المناهج الأخرى ويمثل هذه المرة لذاك الغياب بواحد من أهرامات الأسلوبية في وطننا العربي، إنه عبد السلام المسدي في بحثه التطبيقي «التضافر الأسلوبي وإبداعية الشعر، نموذج ولد الهدى» وتأثر – كذلك– في بحثه «مفاعلات الأبنية اللغوية والمقولات الشخصانية في شعر المتنبي» في سنة 1978. بالبنيوية التي تعمل على إبراز الثنائيات المتقابلة على مستوى الألفاظ ودلالتها في النصوص المدروسة، وخاصة عند رومان جاكبسون حتى إنه استخدم المصطلحات (إتحادات، تعارضات) ذاتها التي استخدمها جاكبسون، وبرغم هذا التأثر تبقى دراسة المسدي تتميز بشيء من المرونة والحركية، بل بثقافة غزيرة، جعلته يحول ما يأخذه إلى جزء أساسي من دورته الدموية.

وبرغم هذه التجارب الأسلوبية الرائدة للمسدي إلا أنه نفى أن تؤول الأسلوبية إلى نظرية نقدية شاملة لكل أبعاد الظاهرة الأدبية، فضلا من أن تطمح إلى نقض النقد الأدبي أصوليا، وبناء على ذلك والقول للناقد، إنها تمسك عن الحكم في شأن الأدب من حيث رسالته – فهي قاصرة عن تخطي حواجز التحليل – التي تقيم الأثر الأدبي والاحتكام إلى التاريخ بينما رسالة النقد كامنة في إماطة اللثام عن رسالة الأدب، ففي النقد إذن بعض ما

[1] ينظر: رولان بارت: درس في السيميولوجيا، ص 82 – 87.

في الأسلوبية وزيادة في الأسلوبية إلا بعضه[1]، فالأسلوبية من هذا المنظور معيار موضوعي لنقد الأدب ،ولعلها تغنم كل الغنم إذا استلهمت معطيات علم الدلالة الذي يأخذ بعين الاعتبار مضمون الرسالة ونسيجها اللغوي.

إن هذا الوعي بخطورة التحليل الأسلوبي جعل عبد السلام المسدي –في الآونة الأخيرة– لا يتقيد بمنهجية أسلوبية واضحة وهذا ما يتضح للعيان في دراسته لقصيدة «ولد الهدى»، حيث يخلط خلطا عشوائيا بين ملامح الأسلوبية والإجراء الإحصائي[2]، ويتمظهر ذلك في جملة من الجداول الإحصائية والقياسات الرياضية الصارمة، لا تلتقي أبدا مع الأبجديات الجمالية والمعرفية للنص الشعري في شيء.

إن رفضنا للإجراء الإحصائي ينبع أساسا من أن الإحصاء هو ظاهرة كمية لا تلتقي مع الظاهرة الأدبية بوصفها ظاهرة كيفية، ولذلك نجد "بيار جيرو" يثور ضد الإجراء الإحصائي فيقول: « يخلط الإحصائيون غالبا بين الكم والنوع، ولم ينجحوا حتى يومنا هذا في تحديد العلاقة الوظيفية بين المستويين، ولهذا السبب شكلت تحليلاتهم جداول حزينة من العوامل والانزياحات العددية لا يظهر معناها وإذا ظهر كان مفرطا وساذجا في نظر كل ألئك الذين يكرهون أن يقننوا القيم الجمالية في مجرد علاقات كمية»[3].

إن هذه الجداول الحزينة التي أدت إلى وأد المعنى الجمالي للنصوص ودفنه داخل هياكل رياضية جامدة هو ما جعل "د.سمير سعيد" ينفذ وبروح نقدية عالية للدراسة التي قام بها محمد عبد المطلب لديوان "سويلم" من زاوية أسلوبية، اعتقادا منه أن أخصب منطقة في الديوان هي منطقة النفي، وأن الآلية التي تستطيع اقتناص الروح الجمالي الدفين في هذا الديوان هي آلية المنهج الإحصائي بوصفه وسيلة فعالة، فهذا المنهج في رأي سمير سعيد

---

[1] عبد السلام المسدي: الأسلوب والأسلوبية، ص 115.

[2] ينظر: عبد السلام المسدي: النقد والحداثة، ص 88 – 96.

[3] بيار جيرو: الأسلوب والأسلوبية، ص 86–87.

هو طريق يوصلنا إلى إطلاق التعميمات وإلى التصنيف الذي يقوم بعملية وصف علمي دقيق ومنظم للتواتر القائم في شعر سويلم. وبرغم نجاعة هذه المحاولة إلا أن خطواتها بمعنى ما ليست علمية لسببين، الأول اعتمادها على نظرة وحيدة الجانب للنص الشعري، والثاني إهمالها مبدأ تضافر العلوم في سبيل الكشف عن دلالة ذلك النص.

ويرى سمير سعيد أن هذا التقصير مرده إلى شيئين أحدهما مفهوم محمد عبد المطلب للنص الشعري، وثانيهما مفهومه للمنهج الذي يعالج به ذلك النص، فمفهومه للأول على أنه مجموعة أجزاء نحوية ليست على علاقة دالة بمجمل بناء ومعاني النص. وأما عن الثاني فهو يفهمه على أنه أسلوب كمي يبحث في تكرار الظواهر النحوية ،وليس على علاقة بالمنهج الكيفي. وكان باستطاعة الناقد أن يهتم بالبحث في العلاقة بين الأجزاء بنية النفي وبنية الكل الدينامي للقصيدة. [1]

وفي تقديرنا أن الانغلاق الذي شهدته الدائرة الأسلوبية مرده، إلى أن عقليات الأسلوبيين ومناهجهم يغلب عليها الطابع الموضوعي الرياضي حتى إنهم يميلون في كثير من تلك المقاربات إلى تحويل آرائهم إلى معادلات جبرية أو إحصاءات تعتمد الحاسب الآلي، ومن يطلب منهم توسيع دوائرهم ليتبنوا منهجا صوفيا، تصل شفافيته حدا لتوحيد مع العمل المنقود، كأنما يطلب منهم تغيير وجوههم استبدال عقولهم.

إن أزمة الأسلوبية لا تقف عند حد هذه الاستخدامات الإحصائية والرياضية، بل تجاوزتها إلى عدم التوفيق بين الملامح النظرية والأساليب الإجرائية أو التطبيقية، فثمة شرخ كبير بين ما تعد به الأسلوبية على المستوى النظري، وما تطمح إليه على المستوى الإجرائي، وقد تفطن عبد السلام المسدي إلى هذه المفارقة العجيبة :« فالأسلوبية تحتاج اليوم أكثر من أي علم آخر إلى أن يوفق فيها بين نتائج النظر وثمرات التطبيق توفيقا كاملا. فكم اليوم من منظر لم يؤسس نظريته في الأسلوب على تطبيق أجراه وكم من

[1] ينظر: سمير سعيد: مشكلات الحداثة في النقد العربي. دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2001، ص196–202.

ممارس للنصوص، تجد في عمله من النزعات ما يغنم أن يتوج بنظرية في الأسلوب. وإن التوفيق بين هذا وذاك من شأنه أن يهدئ اندفاع الأول إلى ممارسة الأسلوبية، ويحرر احتراز الثاني منها، فيؤول بالاثنين إلى الإفادة من العلم معا، وإفادة العلم منهما»[1]، وأرى أن القضية ليست قضية توفيق بين ما هو نظري وتطبيقي فحسب، وإنما القضية تكمن أساسا في عدم تمكن المحلل الأسلوبي من تلك المصطلحات اللسانية الوافدة في عملية فحص النص، بمختلف الطرق والمستويات الصوتية والصرفية والنحوية والسياقية والدلالية، من أجل اقتحام معقل النص اقتحاما مشروعا.

إن عدم التوفيق بين الأطر النظرية والإجرائية في تحليلات الأسلوبيين كثيرا ما يقودهم هذا الدأب إلى الحياد عن ملامح الأسلوبية والدخول في معقل اتجاهات نقدية أخرى. ومثالنا عن ذلك صلاح فضل في مقاربته لـ:« أساليب الشعرية المعاصرة » فهو:« لم يكتف باستخدام تقنيات التحليل الأسلوبي أو البنائي المستندة، بالدرجة الأولى إلى علم اللسان والبلاغة، بل تجاوزها إلى السيميولوجيا التأويلية، واستيعاب الأفق اللغوي للظاهرة الأدبية، ويبدو لي أن هذه الدراسة محك تجريبي لتطبيق مقولات «علم النص الحديثة» التي تنبع من ضرورة ربط المعرفة التجريبية المستمدة من النصوص ذاتها، بإطار نوعي يستوعبها ويرشد خطواتها»[2]، هذه المقاربة إذن هي هجين نقدي يتطفل على هذا وذاك من دون أن يتخذ لنفسه استعارة نقدية أو موصوفا منهجيا تنطوي تحته ظلال مظلته أو قبعته المزيفة.

ختاما لما تقدم يمكن القول إن الأسلوبية قد شهدت أزمة خطيرة مست جانبها النظري مثلما مست جانبها الإجرائي. وقد تمظهر ذلك في غياب ملامحها في غمرة الاتجاهات النقدية الأخرى، الشيء الذي أفقدها صفة الموصوف المنهجي يضاف إلى ذلك إتكاؤها على الإحصاء وعلى علوم أخرى غير علم اللسان، وتجلى العجز في عدم تمكن أصحابها من

---

[1] عبد السلام المسدي: قضية البنيوية، دراسة ونماذج، ص115.

[2] بشرى موسى صالح: " المنهج الأسلوبي في النقد العربي "، مجلة علامات، ص 305، 306

تلك الآليات النظرية، كما اقترحها مؤسسوها، الشيء الذي أحدث شرخا كبيرا بين هذه الأطر النظرية والأطر الجمالية للنص من حيث هي مقتضى نقدي يراهن بالكشف عن المساحة الجمالية لعالم النص كل هذه المزالق أدت إلى أفول نجم الأسلوبية.